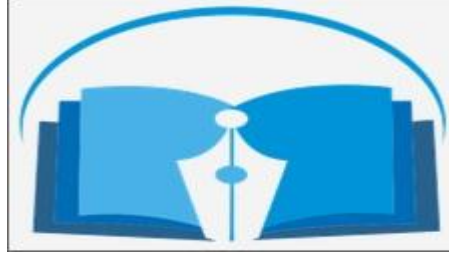




مجلة التربوي
Journal of Educational
ISSN: 2011- 421X
Arcif Q3

معامل التأثير العربي 1.63
العدد 22



مجلة التربوي

مجلة علمية محكمة تصدر عن

كلية التربية / الخمس

جامعة المرقب

العدد الثاني والعشرون

يناير 2023م

هيئة التحرير

د. مصطفى المهدي القط
د. عطية رمضان الكيلاني
أ. سالم مصطفى الديب
رئيس التحرير المجلة
مدير التحرير المجلة
سكرتير المجلة

- المجلة ترحب بما يرد عليها من أبحاث وعلى استعداد لنشرها بعد التحكيم .
 - المجلة تحترم كل الاحترام آراء المحكمين وتعمل بمقتضاها .
 - كافة الآراء والأفكار المنشورة تعبر عن آراء أصحابها ولا تتحمل المجلة تبعاتها .
 - يتحمل الباحث مسؤولية الأمانة العلمية وهو المسؤول عما ينشر له .
 - البحوث المقدمة للنشر لا ترد لأصحابها نشرت أو لم تنشر .
- (حقوق الطبع محفوظة للكلية)



ضوابط النشر:

يشترط في البحوث العلمية المقدمة للنشر أن يراعى فيها ما يأتي :

- أصول البحث العلمي وقواعده .
- ألا تكون المادة العلمية قد سبق نشرها أو كانت جزءا من رسالة علمية .
- يرفق بالبحث تزكية لغوية وفق أنموذج معد .
- تعديل البحوث المقبولة وتصحيح وفق ما يراه المحكمون .
- التزام الباحث بالضوابط التي وضعتها المجلة من عدد الصفحات ، ونوع الخط ورقمه ، والفترات الزمنية الممنوحة للتعديل ، وما يستجد من ضوابط تضعها المجلة مستقبلا .

تنبيهات :

- للمجلة الحق في تعديل البحث أو طلب تعديله أو رفضه .
- يخضع البحث في النشر لأولويات المجلة وسياستها .
- البحوث المنشورة تعبر عن وجهة نظر أصحابها ، ولا تعبر عن وجهة نظر المجلة .

Information for authors

- 1- Authors of the articles being accepted are required to respect the regulations and the rules of the scientific research.
- 2- The research articles or manuscripts should be original and have not been published previously. Materials that are currently being considered by another journal or are a part of scientific dissertation are requested not to be submitted.
- 3- The research articles should be approved by a linguistic reviewer.
- 4- All research articles in the journal undergo rigorous peer review based on initial editor screening.
- 5- All authors are requested to follow the regulations of publication in the template paper prepared by the editorial board of the journal.

Attention

- 1- The editor reserves the right to make any necessary changes in the papers, or request the author to do so, or reject the paper submitted.
- 2- The research articles undergo to the policy of the editorial board regarding the priority of publication.
- 3- The published articles represent only the authors' viewpoints.





ما خالف فيه الأخفش سيبويه في باب الكلام وأقسامه: دراسة تحليلية

فرج محمد جمعة عماري
كلية التربية القصيعة – جامعة الزيتونة
Farg.aldaime@gmail.com

الملخص

يهدف البحث إلى بيان القضايا النحوية التي خالف فيها الأخفش سيبويه في باب الكلام وأقسامه: دراسة تحليلية، وقد قُسم إلى تمهيد ومبحثين، أما التمهيد فيتناول الكلام وأقسامه، وأما المبحث الأول فيتناول ما خالف فيه الأخفش سيبويه فيما يتعلق بالاسم والفعل، ويتحدث عن ال في الضارب والمضروب، وياء افعلي، وتاء تفعلين، والضمير إياك ونحوه، ويتناول المبحث الثاني ما خالف فيه الأخفش سيبويه في الإعراب، ويتحدث عن مفهوم الإعراب وأنواعه، والألف والياء في التثنية والجمع، والجزم، وإعراب الأسماء الستة، ثم الخاتمة وفيها النتائج والتوصيات.

الكلمات المفتاحية: باب الكلام وأقسامه، دراسة تحليلية، ما خالف فيه الأخفش سيبويه

Abstract: The research aims to clarify the grammatical issues that Al-Akhfash disagreed with Sibawayh on speech and its divisions: an analytical study and it was divided into an introduction and two sections. The first section is talking about AL in hitted and the battered, and ya in do, and ta do you, and the pronoun "ea-aka" and so on, and the second section deals with what Al-Akhfash disagreed with Sibawayh in the syntax, and it talks about the concept of syntax and its types, the aleph and yea in the duality and the plural, the assertiveness, and the articulation of the six nouns, then the conclusion, which contains the results and recommendations.

المقدمة

اللغة كانت موضع اهتمام العلماء منذ القدم، ولقد تطورت العلوم اللغوية بعد أن كانت تدرس كمادة واحدة، فأصبح لكل فن قواعده التي تخصه، وقد فصل بين علوم اللغة وفنونها، ومن العلوم التي اهتم بها العلماء الصناعة النحوية، وفصلوا في ذلك تفصيلاً دقيقاً، وظل العلماء ينقحون القواعد النحوية، ويستدلون عليها من الكتاب أو السنة، أو القياس، أو الشعر أو غير ذلك، ولقد كان من العلماء الذي كان لهم باع طويل في علم الصناعة النحوية، سيبويه والأخفش، فهما علمان من أعلام النحو العربي، وقد اختلفا في الكثير من المسائل، ونظراً لأهمية الموضوع جاء البحث تحت عنوان: "ما خالف فيه الأخفش سيبويه في باب الكلام وأقسامه: دراسة تحليلية".

أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

- 1 - المكانة العلمية الكبيرة في علم النحو لكل من سيبويه والأخفش.
- 2 - الوقوف على أقوال العلماء في المسائل النحوية والإفادة من هذا الاختلاف في التدريب على دراسة المسائل النحوية دراسة متأنية
- 3 - باب الكلام وأقسامه هو بمثابة الرأس من الجسد لعلم النحو.



أهداف البحث:

بيان ما خالف فيه الأخفش سيبويه في الأسماء والأفعال.
إبراز ما خالف فيه الأخفش سيبويه في الإعراب وما يتعلق به.

منهج البحث:

تم في البحث اتباع المناهج التالية:

1 - المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال جمع المعلومات، وتحليلها من أجل الوصول إلى نتائج حيادية موضوعية.

2 - المنهج المقارن: وذلك من خلال المقارنة بين أقوال العلماء، والوصول إلى رأي راجح.

خطة البحث:

التمهيد: الكلام وأقسامه:

مفهوم الكلام:

الكلام لغة:

الكلام: نطق مفهوم (القزويني، 1979، 131/5)، وهو اسم جنس يقع على القليل والكثير، والكلم لا يكون أقل من ثلاث كلمات، لأنه جمع كلمة (الفارابي، 1987، 2023/5).

الكلام اصطلاحاً:

الكلام : ما دل بتأليفه على معنى يحسن السكوت عليه (ابن جني، 2001، 72/1).

مثال: زيد أخوك، وقام مجد، في الدار أبوك، وصه، ومه، رويد، وحاء وعاء (ابن جني، 2001، 72/1)

الفرق بين الكلم والكلام:

الكلم يطلق على المفيد، وعلى غير المفيد؛ وأما الكلام، فلا يطلق إلا على المفيد خاصة (الأنصاري، 1999، 35).

الفرق بين الكلام والقول:

القول: كل لفظ نطق به اللسان، تاماً كان أو ناقصاً .

مثال: الجملة زيد أخوك، وما كان في معناها، من نحو صه وإيه زيد، ومجد، وإن، وكان أخوك.

ويوضع القول على الاعتقادات والآراء؛ وذلك نحو قولك: فلان يقول بقول أبي حنيفة، ويذهب إلى قول مالك ونحو ذلك، أي يعتقد ما كانا يريانه، ويقولان به (ابن جني، 2001، 72/1).

كل كلام قول، وليس كل قول كلاماً (ابن جني، 2001، 72/1).

الدليل على الفرق بين الكلام والقول إجماع الناس على أن يقولوا: القرآن كلام الله، ولا يقال: القرآن قول الله؛ وذلك أن هذا موضع ضيق متحجر، لا يمكن تحريفه، ولا يسوغ تبديل شيء من حروفه. فعبر لذلك عنه بالكلام الذي لا يكون إلا أصواتاً تامة مفيدة، وعدل به عن القول الذي قد يكون أصواتاً غير مفيدة، وآراء معتقدة، تسميتهم الاعتقادات والآراء قولاً؛ فلأن الاعتقاد يخفي، فلا يعرف إلا بالقول، أو بما يقوم مقام القول: من شاهد الحال فلما كانت لا تظهر إلا بالقول سميت قولاً إذ كانت سبباً له، وكان القول دليلاً عليها كما يسمى الشيء باسم غيره إذا كان ملابساً له. (ابن جني، 2001، 73/1).

أقسام الكلام:

أقسام الكلام ثلاثة، لا رابع لها؛ لأن هذه الأقسام الثلاثة يعبر بها عن جميع ما يخطر بالبال، ويتوهم في الخيال ولو كان ها هنا قسم رابع؛ لبقى في النفس شيء، لا يمكن التعبير عنه، فلو أنه سقط أحد هذه الأقسام الثلاثة؛ لبقى في النفس شيء، لا يمكن التعبير عنه بإزاء ما سقط، فلما عبر بهذه الأقسام عن جميع الأشياء؛ دل على أنه ليس إلا هذه الأقسام الثلاثة (الأنصاري، 1995، 28).



المبحث الأول: ما خالف فيه الأخفش سيبويه فيما يتعلق بالاسم والفعل:

المطلب الأول: أل في الضارب، والمضروب:

اختلف العلماء فيأل في الضارب والمضروب على ثلاثة أقوال:

القول الأول: أنها حرف تعريف، لا موصولة. وهو مذهب الأخفش (عقيل ، 1405 ، 149/1).
أدلته:

العامل يتخطاها نحو: جاء الضارب، كما يتخطاها مع الجامد نحو: جاء الرجل، وهي مع الجامد معرفة اتفاقا، فتكون مع المشتق كذلك (الجرجراوي، 2000، 160/1) (السيوطي، 2003، 329/1).
مناقشة:

هناك فرق بين أل مع المشتق والجامد، فهي مع المشتق داخلة على الفعل تقديرا؛ لأن المشتق في تقدير الفعل، فيعود عليها ضمير، و"أل" المعرفة لا يعود عليها ضمير، وإنما نقل الإعراب إلى ما بعدها لكونها على صورة الحرف، ويدل على كونها اسما أن الوصف يعمل معها بلا شرط، ولو كانت معرفة لكانت مبعدة من شبه الفعل، فلا يكون الوصف معها عاملا (الجرجراوي، 2000، 160/1).
القول الثاني أنها حرف موصول، لا اسم موصول. وهو مذهب المازني (ابن هشام، 1984، 193).
وهذا الرأي ضعيف لأنها لا تؤول بمصدر (ضيف، 1968، 118).
القول الثالث أنها اسم موصول. وهو مذهب الجمهور. ولكل قول أدلة، يطول ذكرها (المرادي، 2008، 434/1).
أدلتهم:

- 1- عود الضمير عليها في نحو: "قد أفلح المتقي ربه".
- 2- استحسان خلو الصفة معها من الموصوف، نحو: "جاء الكريم"، فلولا أنها اسم موصول قد اعتمدت الصفة عليه كما تعتمد على الموصوف لقبح خلوها عن الموصوف.
- 3- إعمال اسم الفاعل معها بمعنى المضي، فلولا أنها موصولة واسم الفاعل في تأويل الفعل لكان منع اسم الفاعل حينئذٍ معها أحق منه بدونها.
- 3- دخولها على الفعل (الأشموني، 1998، 139/1).

الرأي الراجح:

الراجح هو قول الجمهور، وذلك لما يأتي:

- 1 - الإعراب يتخطاها ولو كانت اسما ما تخطاها الإعراب، فتقول (مررت بالضارب) و (جاء الضارب) فالأعراب يكون على (ضارب) لا على (أل).
- 2 - قولهم لو كانت حرف تعريف لمنعت أعمال اسم الفاعل والمفعول، لأنها من خصائص الأسماء، كما يمنع التصغير والوصف أعمالهما باطل، وذلك لأن النداء لا يمنع من أعمال اسم الفاعل والمفعول، مع أنه من خصائص الأسماء فتقول يا طالعا جبلا.
- 3 - استدلالهم بعود الضمير على أل في نحو (قد أفلح المتقي ربه) استدلال باطل، وذلك إنه إذا كان الضمير يعود على (إل) في الجملة السابقة فعلى من يعود في نحو قولنا (ما متق ربه مضيع) مما ليس فيه أل؟ فالضمير ههنا يعود على الموصوف المحذوف أو على المتقي نفسه وكذا في الجملة السابقة (السامرائي، 2000، 128/1).

قال ابن جني: "والصحيح مذهب الجمهور، لعود الضمير إليها، في نحو: الضاربها زيد هند" (المرادي، 1992، 202).



المطلب الثاني: يا افعلي وتاء تفعلين:

اختلف العلماء في يا المخاطبة على قولين:

القول الأول: هي اسم مضممر عند سيبويه، والجمهور (أبوحيان، 1998، 142/2-143).

أدلتهم:

الياء لم تثبت علامة تأنيث في غير هذا الموضوع، فيحمل هذا عليه، وقد ثبتت ضميراً باتفاق في مثل: ضريبي (أبوحيان، 1998، 143/2).

القول الثاني: هي حرف عند الأخفش والمازني، ويشترك في إلحاقها المضارع والأمر نحو "أنت تفعلين وافعلي" (المرادي، 2008، 289/1).

أدلتهم:

ذهب الأخفش إلى أن الياء في افعلي وتفعلين، لا يجوز أن تكون ضميراً؛ حيث إن فاعل المضارع المفرد لا يبرز، نحو: هند تقوم، وزيد يقوم، وفرقوا في الغيبة بالتاء في أول المضارع بين المذكر والمؤنث، ولما كان الخطاب مشتركاً بين المذكر والمؤنث في التاء في أول الفعل احتج إلى علامة تميز المؤنث من المذكر، فقالوا: تقوم يا زيد، وتقومين يا هند (أبوحيان، 1998، 142/2).

مناقشة:

لو كانت الياء كالتاء لساوتها في الاجتماع مع ألف الاثنين (ابن ناظر الجيش، 2007، 460/1).

المطلب الثالث: الضمير: إياك، ونحوه:

اتفق النحاة على أن إيا اسم مضممر، واختلفوا فيما يتصل به:

القول الأول: ذهب سيبويه إلى أن الاسم المضممر هو (إيا)، ما يتصل به بعده حرف يدل على أحوال المرجوع إليه، من المتكلم والخطاب والغيبة.

القول الثاني: ذهب الخليل والأخفش والمازني إلى أن ما يتصل بإيا أسماء، أضيف إيا إليها (الاستراباذي، 1975، 425/2).

أدلتهم:

فإياه وإيا الشواب (الاستراباذي، 1975، 425/2). وضعف الاستراباذي قول المازني والخليل والأخفش، فقال: وهو ضعيف؛ لأن الضمائر لا تضاف (الاستراباذي، 1975، 425/2).

وقال السيوطي: "وهو مردود لشذوذه ولم تعهد إضافة الضمائر" (السيوطي، 2003، 243/1).

القول الثالث: ذهب الفراء إلى أن اللواحق هي الضمائر فإيا حرف، زيد دعامة يعتمد عليها اللواحق لتنفصل عن المتصل (السيوطي، 2003، 243/1).

القول الرابع: وهو قول الزجاجي اللواحق ضمائر إلا أنه قال إن إيا اسم ظاهر أضيف إلى اللواحق فهي في موضع جر به (السيوطي، 2003، 243/1).

القول الخامس: وقال ابن درستويه إن إيا ونحوه بين الظاهر والمضممر (السيوطي، 2003، 243/1).

القول السادس: الكوفيون مجموع إيا ولواحقها هو الضمير (السيوطي، 2003، 243/1).

قال الأستراباذي: "وليس هذا القول ببعيد من الصواب" (الاستراباذي، 1975، 425/2).

الرأي الراجح:

الراجح هو ما ذهب إليه سيبويه، وذلك لما يأتي:

1- ضعف الأقوال الأخرى.

2- قول الأخفش قول شاذ.



المبحث الثاني: ما خالف فيه الأخفش سيبويه في الإعراب:

المطلب الأول: مفهوم الإعراب:

الأعراب:

الإعراب لغة:

أعرّب الرجل: أفصح القول والكلام، وهو عرباني اللسان، أي: فصيح. وأعرّب الفرس إذا خلصت عربيته وفاتته القرافة. والإبل العراب: هي العربية والعرب المستعربة الذين دخلوا فيهم فاستعربوا وتعربوا (الفراهيدي، 1988، 128/2)، وأعرّب كلامه، إذا لم يلحن في الإعراب (الجوهري، 1987، 179/1).

قال ابن الوراق: "أصل الإعراب هو الإبانة، والإعراب إنما يدخل في الكلام للإبانة عن المعاني، فكأننا أردنا أن نقسم العربية من حيث كانت مبنية عليه، لا من وجوه تصاريفها" (ابن الوراق، 1999، 142).

الإعراب اصطلاحاً:

عرفه ابن المرزبان فقال: "الإعراب هو اعتقاب الحركات أو: حركات وسكون على أواخر الكلام" (السيرافي، 2008، 39/1).

وعرفه الرماني، فقال: "الإعراب هو موجب لتغيير في الكلمة على طريق المعاقبة لاختلاف المعنى" (الرماني، 2006، 69).

وقال ابن الأثير: "تغير آخر الكلمة حساً أو حكماً، بحركة أو حرف، لاختلاف العامل لفظاً، أو معنى، أو تقديراً" (ابن الأثير، 2000، 44/1).

المطلب الثاني: أنواع الإعراب:

اختلف العلماء في أنواع الإعراب على قولين:

القول الأول: وهو قول الجمهور، أنواع الإعراب أربعة: الرفع، والنصب، والجر والجزم.

قال سيبويه: "هذا باب مجاري أواخر الكلم من العربية، وهي تجري على ثمانية مجار: على النصب، والجر، والرفع، والجزم... فالرفع والجر والنصب والجزم لحروف الإعراب، وحروف الإعراب للأسماء المتمكنة، وللأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين التي في أوائلها الزوائد الأربع: الهمزة، والتاء، والياء والنون، وذلك قولك: أفعل أنا وتفعل أنت أو هي، ويفعل هو، ونفعل نحن".

القول الثاني: أنواع الإعراب ثلاثة: الرفع والنصب، والجر، وهو قول المازني، وهو قول الكسائي، وأكثر الكوفيين (أبوحيان، 1998، 137/1)

قال أبو حيان: "وقال الكسائي وأكثر الكوفيين: أواخر الكلم على ثلاثة أحرف على الرفع، والنصب، والخفض".

وقال السيوطي: "أنواع الإعراب أربعة: الرفع... والجزم، خلافاً للمازني في قوله إنه ليس بإعراب... وهو مذهب الكوفيين".

وهذا القول مردود بما يلي:

1- أنهم يرون أن فعل الأمر معرب، وأنه مقتطع من الفعل المضارع، فالفعل: قم أصله: لتقم، ولما كثر الاستعمال استغني عن اللام، ثم حذفت التاء لأنها حرف مضارعة ولأن صورة الفعل ستصبح للأمر:

2- يرى الكوفيون أن الأعراب أصل في الأفعال، وعليه فهم يرون أن المضارع أعرب بالأصالة لا بالمشابهة (أبوحيان، 1998، 122/1).



قال سيبويه: "هذا باب ما يعمل في الأفعال فيجزمها، وذلك: لم، ولما واللام التي في الأمر، وذلك قولك: ليفعل، ولا في النهي، وذلك قولك: لا تفعل... وأعلم أن حروف الجزم لا تجزم إلا الأفعال، ولا يكون الجزم إلا في الأفعال المضارعة للأسماء، كما أن الجر لا يكون إلا في الأسماء".
وقال الفراء: "وأنت تعلم أن الجازم أو الناصب لا يقعان إلا على الفعل الذي أوله الياء، والتاء، والنون، والألف" (الفراء، 1999، 469/1).

المبني يلزم حالة واحدة فلا تغيره العوامل عن حاله في حين تغير العوامل الأفعال المستقبلية. والحقيقة أن هناك فرقاً بين سبب الإعراب وسبب الرفع، فسبب إعراب الأفعال المضارعة عند البصريين مشابهتها الأسماء منوجهين:

1- أن الفعل المضارع يكون شائعاً فيتخصص، كما أن الاسم يكون شائعاً فيتخصص ألا ترى أنك تقول: يذهب، فيصلح للحال والاستقبال، فإذا قلت: سيذهب، أو سوف يذهب اختص بالاستقبال، فاخص بعد شياعه، كما أن الاسم يختص بعد شياعه كما تقول: رجل فيصلح لجميع الرجال، فإذا قلت: الرجل اختص بعد شياعه.

2- أن الفعل المضارع تدخل عليه لام الابتداء كما تدخل على الاسم، تقول: إن زيداً يقوم، كما تقول: إن زيداً لقائم (الأنباري، 2003، 440/2).

قال سيبويه: "وإنما ضارعت أسماء الفاعلين أنك تقول: إن عبد الله ليفعل فيوافق قولك: لفاعل حتى كأنك قلت: إن زيداً لفاعل فيما تريد من المعنى وتلحقه هذه اللام كما لحقت الاسم، ولا تلحق فَعَلَ اللام، وتقول: سيفعل ذلك وسوف يفعل ذلك، فتُلجِّفُها هذين الحرفين لمعنى، كما تلحق الألف واللام الأسماء للمعرفة" (سيبويه، 1988، 14/1).

وأما سبب رفع المضارع عند البصريين فهو وقوعه موقع الاسم، سواء أكان الاسم مرفوعاً أم منصوباً أم مجروراً، كقولك في المرفوع: زيد يقوم، هو في موضع: زيد قائم، فأما المنصوب فنحو قولك: كان زيد يقوم، في موضع: كان زيد قائماً وأما المجرور فنحو قولك: مررت برجل يقوم، فهو في موضع: مررت برجل قائم (ابن الوراق، 1999، 187).

فسبب رفع الفعل المضارع هو وقوعه موقع الاسم، فيكون جزمه بسبب دخول علامات الإعراب عليه، وليس لذهاب الإعراب.

المطلب الثالث: الألف والياء في التثنية والجمع:

اختلف العلماء في الألف والياء في التثنية كالتالي:

القول الأول: ذهب الكوفيون إلى أن الألف والواو والياء في التثنية والجمع بمنزلة الفتحة والضممة والكسرة في أنها إعراب (الأنباري، 2003، 29/1) (الرجّاجي، 1986، 141).

أدلتهم:

الدليل على أنها إعراب كالحركات أنها تتغير كتغير الحركات، ألا ترى أنك تقول: قام الزيدان، ورأيت الزيدين، ومررت بالزيدين. وذهب الزيدون، ورأيت الزيدين، ومررت بالزيدين، فتتغير كتغير الحركات، نحو "قام زيد، ورأيت زيدا، ومررت بزيدا"، فلما تغيرت كتغير الحركات دل على أنها إعراب بمنزلة الحركات.

لو كانت حروف إعراب لما جاز أن تتغير ذواتها عن حالها؛ فلما تغيرت تغير الحركات دل على أنها بمنزلة (الأنباري، 2003، 29/1).

حرف الإعراب إذا ما سقط يختل به معنى الكلمة وهذه الحروف كذلك ولو كانت إعراباً لم يختل معناها بسقوطه.

أن هذه الحروف مزيدة في آخر الاسم فكانت حروف إعراب كتاء التأنيث وألفه وحرف النسب



أنك لو سميت رجلا ب (مسلمان) ثم رخمته حذفته منه الألف والنون والنون ليست حرف إعراب عند الجميع فكانت الألف كالتاء في (حارث) العرب قالوا (مذروان) و (عقلته بثنائين) فصححوا الواو والياء كما صححوهما قبل التأنيث نحو (شقاوة) و (عباية) ولولا أنها حروف إعراب لم تكن كذلك هذه الأسماء معربة والأصل في كل معرب أن يكون له حرف إعراب؛ لأن الإعراب كالعرض المحتاج إلى محل والحرف محله (العكبري، 1995، 104/1) القول الثاني: ذهب البصريون إلى أنها حروف إعراب (الرجّاجي، 1986، 141). أدلتهم:

هذه الحروف إنما زيدت للدلالة على التثنية والجمع، فالواحد يدل على مفرد؛ فإذا زيدت هذه الحروف دلت على التثنية والجمع، فلما زيدت بمعنى التثنية والجمع صارت من تمام صيغة الكلمة التي وضعت لذلك المعنى؛ فصارت بمنزلة التاء في قائمة والألف في حبل، وكما أن التاء والألف حرفا إعراب فكذلك هذه الحروف (الأنباري، 2003، 29/1). القول الثالث: ذهب أبو الحسن الأخفش وأبو العباس المبرد وأبو عثمان المازني إلى أنها ليست بإعراب ولا حروف إعراب، ولكنها تدل على الإعراب (الرجّاجي، 1986، 141) (ابن جني، 1992، 63). أدلتهم:

لو كانت إعرابا لما اختلف معنى الكلمة بإسقاطها كإسقاط الضمة من دال زيد في قولك "قام زيد". لو أنها حروف إعراب كاللادال من "زيد" لما كان فيها دلالة على الإعراب، كما لو قلت "قام زيد" من غير حركة، وهي تدل على الإعراب؛ لأنك إذا قلت "رجلان" علم أنه رفع؛ فدل على أنها ليست بإعراب ولا حروف إعراب، ولكنها تدل على الإعراب. وَأَو كَانَتْ حُرُوفٌ إِعْرَابٌ لَمَا عَلِمْتَ بِهَا رَفْعًا مِنْ نَصْبٍ وَلَا جَرَ كَمَا أَنَّكَ إِذَا سَمِعْتَ دَالَ زَيْدٍ لَمْ تَدَلْ عَلَى رَفْعٍ وَلَا نَصْبٍ وَلَا جَرَ (ابن جني، 1992، 64). اعتراض:

القول بأن هذه الحروف تدل على الإعراب لا يخلو: إما أن تدل على إعراب في الكلمة، أو في غيرها؛ فإن كانت تدل على إعراب في الكلمة فوجب أن تقدر في هذه الحروف، لأنها أواخر الكلمة، فيؤول هذا القول إلى أنها حروف الإعراب كقول أكثر البصريين، وإن كانت تدل على إعراب في غير الكلمة فوجب أن تكون الكلمة مبنية، وليس من مذهب أبي الحسن الأخفش وأبي العباس المبرد وأبي عثمان المازني أن التثنية والجمع مبنيان (الأنباري، 2003، 30/1). هذا الذي ذكره غير لازم وذلك أنا قد رأينا حروف إعراب بلا خلاف تفيدنا الرفع والنصب والجر وهي أبوك وأخواته (ابن جني، 1992، 64). القول الرابع: ذهب أبو عمر الجرمي إلى أن انقلابها هو الإعراب. هذا المذهب فاسد من وجهين:

الأول: هذا يؤدي إلى أن يكون الإعراب بغير حركة ولا حرف، وهذا لا نظير له في كلامهم. الثاني: أن هذا يؤدي إلى أن يكون التثنية والجمع في حال الرفع مبنين؛ لأن أول أحوال الاسم الرفع ولا انقلاب له، وأن يكونا في حال النصب والجر معربين؛ لانقلابهما. وليس من مذهب أبي عمر الجرمي أن التثنية والجمع مبنيان في حال من الأحوال (الأنباري، 2003، 30/1). القول الخامس: حكى عن أبي إسحاق الزجاج أن التثنية والجمع مبنيان، وهو خلاف الإجماع. الرأي الراجح:



قال ابن باشاذ: "والصحيح مذهب سيوييه -رحمه الله- أنها حروف إعراب، أعني الألف في الرفع، والياء في النصب والجر. ولا إعراب فيها، لا ظاهر ولا مقدر، وإنما هي حروف إعراب وعلامة الإعراب" (بابشاذ، 1977، 129/1).

المطلب الرابع:

الجزم:

أولاً: الجزم والإعراب:

اختلف العلماء في كون الجزم إعراب أم لا على قولين:
القول الأول: ذهب جمهور العلماء إلى أن علامات الإعراب أربعة: الرفع، والنصب، والجر والجزم (ابن الوراق، 1999، 142) (أبوحيان، 1998، 137/1)

أدلتهم:

انقسم الإعراب إلى أربعة؛ لأن الأحرف التي تنشأ منها الحركات ثلاثة: الواو، ومنها الضمة، والياء، ومنها الكسرة، والألف، ومنها الفتحة، وبقي حالة تضاد الحركة، وهي: السكون، وهو: الجزم (ابن الأثير، 2000، 44/1).

القول الثاني: ذهب الكوفيون، والمازني إلى أن الجزم ليس بإعراب، وإنما هو يشبه الإعراب، فيكون الأعراب ثلاثة: الرفع والنصب، والجر (السيوطي، 2003، 81/1).

والراجح هو قول الجمهور.
قال ابن هشام: "وأقول أنواع الإعراب أربعة رفع ونصب وجر وجزم وعن بعضهم أن الجزم ليس بإعراب وليس بشيء" (ابن هشام، 1984، 44).

ثانياً: عدم دخول الجزم على الأسماء:

اتفق العلماء على أن الجزم من خواص الأفعال، واختلفوا في عدم جزم الأسماء على ما يأتي:
القول الأول: ذهب سيوييه في أحد أقواله إلى أنه ليس في الأسماء جزم، وعلل ذلك ما يلي:
تمكن الأسماء.

لحوق التنوين بها

إذا دخل الجزم على الاسم أبطل الحركة، فيمتنع التنوين.

قال الجرجاني: "فلو أدخل الجزم على الأسماء لم يخل من أمرين: أحدهما: أن يحذف واحداً من الحركة والتنوين، والثاني: أن يحذفهما جميعاً، فلا يجوز حذفهما، لأن الجزم لا يحذف له شيئاً، ألا ترى أن أحداً لا يقول: لم يضر في لم يضر، وإذا لم يجر ذلك بقي أن تحذف أحدهما، فلو حذفت واحداً من الحركة والتنوين لم يجر لأنك لو حذفت التنوين لم يجر، لأن في حذفه نقضاً للغرض إذ هو زيادة جاءت لمعنى، والجزم لا تسقط له الزيادات الكائنة لمعنى، وإنما يحذف له ما يكون من الكلمة كالحركة... وما يقوم مقامها نحو: النون في " يضران " ونحو: الواو الذي هو لام في يغزو... وإذا بطل حذف التنوين بقي أن تحذف الحركة، ولو حذفت لم يسلم السكون، ألا ترى أن نحو حكم، لو أسكنت الحرف الأخير منه كالميم لالتقى ساكنان: أحدهما: الحرف المسكن والثاني: التنوين، فكنت تُحوِّجُ إلى التزام ما فررت منه، فلما لم يمكن حذف أحدهما ترك الجزم، ولم يتكلف أن تحذف حركة وتعاد أخرى لأن ذلك فعلٌ كلا فعل.

عوامل الجزم لا معنى لها لدخولها على الاسم (أبو علي الفارسي، 2002، 249).

القول الثاني: وذهب سيوييه في القول الثاني إلى أن العلة في عدم جزم الأسماء "أن بعض الكلام أثقل من بعض، فالأفعال أثقل من الأسماء؛ لأن الأسماء هي الأولى؛ وهي أشد تمكناً، فمن ثم لم يلحقها تنوين



ولحقها الجزم والسكون وإنما هي من الأسماء، ألا ترى أن الفعل لا يبدأ له من الاسم وإلا لم يكن كلاماً والاسم قد يستغني عن الفعل، تقول: الله إلهنا، وعبد الله أخونا.
القول الثالث: وهو مذهب المازني، قال السيرافي: "وحكى عن " المازني " أنه قال: لم يدخل الأسماء الجزم؛ لأنه لا يكون إلا بعوامل، يمتنع دخولها على الأسماء من جهة المعنى، نحو: " لم " و " لما " و " إن " للمجاز وما جرى مجراهن " (السيرافي، 2008، 27/1) (ابن الصانع، 2001، 198/1).
القول الرابع: أن الجزم اختص بالأفعال ليكون عوضاً عن الجر في الأسماء .

قال أبو الحسن الباقولي: "قد ذكرنا أن الأصل في الإعراب إنما هو الأسماء وقد استوفت الحركات الثلاث، أعني: الرفع، والنصب، والجر، ولما كان الفعل المضارع مشابهاً للاسم من الأوجه التي ذكرنا استحق الإعراب، فأعطي الرفع والنصب ومنع الجر، لأنه فرع على الاسم فهو أحط من درجة الاسم، فمنع الجر من أجل ذلك، ولكن مضارعتة للاسم قوية فلا بد من توفير قضية الشبه عليه فعوض الجزم من الجر ليكون إعرابه من ثلاث جهات كما هي الأسماء فهذه هي العلة المعتمدة في تخصيص الجر بالأسماء، والجزم بالأفعال" (الباقولي، 1990، 198-199)

القول الخامس: وهو أن الجر حركة أو ما يقوم مقامها، والجزم سكون أو ما يقوم مقامه، والحركة بمنزلة الحياة، والسكون بمنزلة الموت، والأسماء أرفع رتبة والأفعال أدون رتبة، فأعطيت الأسماء الحركة التي هي بمنزلة الحياة، وأعطيت الأفعال السكون الذي هو بمنزلة الموت بعد أن اشتركا في الرفع والنصب، ولهذه العلة نفسها وجب إعراب الأسماء وبناء الأفعال في الأصل، ولها أيضاً كان أصل الإعراب الحركة وأصل البناء السكون

الرأي الرابع:

قال عبد الدائم القيرواني: "الذي أختاره أنا قول المازني وهو أنه لم يدخل الجزم الأسماء؛ لأنه لا يكون إلا بعوامل يمتنع دخولها على الأسماء من جهة المعنى، نحو لم ولما وحروف المجازة وشبه ذلك، فلما لم يصح معنى الجازم فيها امتنع دخولها عليها" (أبوحيان، 1998، 142/1).
وقال أبو علي الفارسي: "وليس في الأسماء الجزم الذي في الأفعال؛ لأن عوامل الجزم لا معنى لدخولها على الاسم، وعملها ذلك فيه، ألا ترى أن المجازة والأمر والنهي ونفي الماضي على لفظ المضارع لا توجد في الاسم فهذا امتناع من جهة المعنى.

وأما اللفظ فلأن الأسماء أشد تمكناً في الإعراب من الأفعال، فلما كان جزمه يؤدي إلى ضرب من البناء رفض ذلك، على أنه لو جزم على حد الفعل لم يخل من أن تُحذف له الحركة دون التنوين، أو التنوين دون الحركة، أو يحذف جميعاً، فلا يستقيم حذف التنوين دون الحركة، لأنه ليس بإعراب، وإنما هو حرف تابع له، والجزم يحذف حركات الإعراب، فإذا لم يكن التنوين إياها لم يجز حذفه له، أو تُحذف له الحركة دون التنوين، وهذه الحركة لا تحذف ويترك التنوين فلا يحذف، بل قد يحذف التنوين وتبقى الحركة، وذلك في نحو الاسم الذي لا ينصرف، فأما أن تحذف الحركة ويبقى التنوين فلا يكون...، ولم يستقم أن يحذفها له جميعاً، لأنه في الفعل يحذف شيئاً واحداً، ولا يحذف شيئاً" (أبو علي الفارسي، 2002، 249-250).

المطلب الخامس: إعراب الأسماء الستة:

الأسماء الستة هي: أبوك وأخوك وحموك، وهنوك وفوك وذو بمعنى صاحب (ابن جني، 1972، 18)
إعراب الأسماء الستة مذاهب:
اختلفوا في إعراب الأسماء الستة:



القول الأول: وهو المشهور أن هذه الأحرف نفسها هي الإعراب وأنها نابت عن الحركات، فتكون في الرفع بالواو وفي النصب بالألف وفي الجر بالياء، وهذا مذهب قطرب والزيادي والزجاجي من البصريين وهشام من الكوفيين، وأحد قولي الأخفش (الأنباري، 2003، 17/1) (السيوطي، 2003، 136/1-137). قال ابن الشجري: "وهذا الاسم أحد الأسماء التي جعلوا ما قبل حرف إعرابها تابعا لحرف الإعراب، فقالوا: أبوه وأباه وأبيه؛ وعلّة ذلك أنهم إذا أفردوهنّ أعربوهنّ بالحركات، فقالوا: أب وأبا وأب، والأب والأبوالأب، وكذلك الأخ والحم والهن، فلما ردّوا إليهنّ حرف العلة في الإضافة كرهوا أن يمنعوا الحرف الملاصق لحرف العلة ما ألفوه فيه من الحركة، وإن كانت الحركة مختلفة في التقدير، فكانت في الأفراد إعرابا، وفي الإضافة إتباعا" (ابن الشجري، 1991، 243/2).

أدلتهم:

1- الإعراب إنما جيء به لبيان مقتضى العامل ولا فائدة في جعل مقدر متنازع فيه دليلا وإلغاء ظاهر واف بالدلالة المطلوبة (السيوطي، 2003، 136/1-137)

اعتراض:

ثبوت الواو قبل العامل، وكون الإعراب زائد على الكلمة فيؤدى إلى بقاء فيك وذي مال على حرف واحد وصلا وابتداء وهما معربان، وذلك لا يوجد إلا شذوذا (السيوطي، 2003، 136/1).

2- أن يكون جعلوا هذه الأسماء مختلفة الأواخر، توطئة لما يأتي من التثنية والجمع، وصارت هذه الأسماء أولى بالتوطئة من غيرها، لأنها أسماء لا تنفك من إضافة المعنى، والإضافة فرع على الأصل، كما أن التثنية والجمع فرع على الواحد، فلما شابها هذه الأسماء التثنية والجمع في هذا الحكم، كانت أولى من غيرها التي لا مشاركة بينها وبين التثنية والجمع في هذا الحكم.

3- أن هذه الأسماء تفرد في اللفظ، فيصير إعرابها بالحركات، نحو قولك: هذا أب، ورأيت أبا، ومررت بأب. فقد لزمتم أوساطها الحركات، فلما ردها إلى أصلها في الإضافة، وقد كانت أوساطها تدخلها حركات الإعراب، أرادوا أن يبقوا هذا الحكم فيها، ليدل بذلك على أنها مما يصح أن يعرب بالحركات في حال الانفرد، فوجب أن يضموا أوساطها في الرفع، فلما ضموا وسطها انقلب آخرها واوا؛ لأن أصلها (فعل)، فحق أواخرها أن تقلب ألفا، لتحركها وانفتاح ما قبلها، والألف متى انضم ما قبلها صارت واوا، وكذلك إذا انكسر ما قبلها صارت ياء، فلهذا وجب أن تختلف أواخر هذه الأسماء بالحروف (ابن الوراق، 1999، 151).

القول الثاني: وهو مذهب سيبويه والفارسي وجمهور البصريين وصححه ابن مالك وأبو حيان وابن هشام وغيرهم من المتأخرين أنها معربة بحركات مقدرة في الحروف وأنها أتبع فيها ما قبل الآخر للآخر فإذا قلت قام أبوك فأصله أبوك فأتبعت حركة الباء لحركة الواو فقبل أبوك ثم استثقلت الضمة على الواو فحذفت وإذا قلت رأيت أباك فأصله أبوك تحركت الواو انفتح ما قبلها فقلبت ألفا وإذا قلت مررت بأبيك فأصله بأبوك ثم أتبعت حركة الباء لحركة الواو فصار بأبوك فاستثقلت الكسرة على الواو فحذفت فسكنت وقبلها كسرة فانقلبت ياء (السيوطي، 2003، 137/1) (الأشموني، 1998، 66/1).

أدلتهم:

واستدل لهذا القول بأن أصل الإعراب أن يكون بحركات ظاهرة أو مقدرة فإذا أمكن التقدير مع وجود النظير لم يعدل عنه (السيوطي، 2003، 137/1).

شرط الإعراب أن يكون زيادة على بناء الاسم، ولا يجوز أن يكون ما تفتقر إليه الكلمة من بنائها إعرابا، وإذا كان كذلك، فالإعراب مقدر كما يقدر في الأسماء المقصورة (ابن الوراق، 1999، 151).

القول الثالث: أنها معربة بالحركات التي قبل الحروف والحروف إشباع وعليه المازني والزجاج (الأنباري، 2003، 17/1) (السيوطي، 2003، 137/1).



اعتراض:

ورد بأن الإشباع بابه الشعر وببقاء فيك وذي مال على حرف واحد(السيوطي، 2003، 137/1).
القول الرابع: الرابع أنها معربة بالحركات التي قبل الحروف وهي منقولة من الحروف وعليه
الربيعي(الأنباري، 2003، 17/1)(السيوطي، 2003، 137/1).

اعتراض:

ورد بأن شرط النقل الوقف وصحة المنقول إليه وسكونه وصحة المنقول منه وبأنه يلزم جعل حرف
الإعراب غير آخر مع بقاء الآخر(السيوطي، 2003، 137/1).
القول الخامس: أنها معربة بالحركات التي قبل الحروف وليست منقولة بل هي الحركات التي كانت فيها
قبل أن تضاف فثبتت الواو في الرفع لأجل الضمة وانقلبت ياء لأجل الكسرة وألغا لأجل الفتحة وهو
قول الأعلام وابن أبي العافية(السيوطي، 2003، 137/1).

اعتراض:

ورد بأن هذه الحروف إن كانت زائدة فهو المذهب الثالث وقد تبين فساده وإن كانت لامات لزم جعل
الإعراب في العين مع وجود اللام(السيوطي، 2003، 137/1).
القول السادس. أنها معربة من مكانين بالحركات والحروف معا وعليه الكسائي والفراء(السيوطي،
2003، 137/1) (ابن ناظر الجيش، 2007، 254/1).

اعتراض:

ورد بأنه لا نظير له(السيوطي، 2003، 137/1).
وقال عبد الرحمن بن إسحاق: "معرب من مكانين محال عند البصريين؛ لأنه لو جاز أن يجعل في اسم
واحد رفعا لجاز أن يجتمع فيه إعرابان مختلفان، فكما امتنع المختلفان امتنع المتفقان"(أبوحيان،
1998، 184/1)

القول السابع: أنها معربة بالتغير والانقلاب حالة النصب والجر وبعدم ذلك حالة الرفع وعليه الجرمي
قال جاءني رجل منو ولمن قال رأيت رجلا منا ولمن قال مررت برجل مني(السيوطي، 2003، 137/1)
(أبوحيان، 1998، 290/1).

أدلتهم:

قد ثبت وجود الواو فيها قبل العامل في قولهم: " أبو جاد" فليس في القول بذلك مخالفة
النظائر(أبوحيان، 1998، 290/1).

اعتراض:

هذا ليس بإعراب بدليل أنه لا يثبت في الوصل.
وضعها وضع الحرف فلا تستحق إعرابا.
الإعراب إنما يكون بعامل يدخل على الكلمة في الكلام الذي هي فيه.
جرت عادة النحاة أن يذكروا لغات هذه الأسماء ففي هن النقص وهو الإعراب بالحركات وهو فيه أشهر
من الإعراب بالحروف(السيوطي، 2003، 137/1).
القول الثامن: وهو القول الثاني للأخفش أن حروف المد دوال على الإعراب فقط، وهي معربة
بالحركات(العكبري، 1986، 193).

الرأي الراجح:

الراجح أن الأسماء الستة معربة بالحروف، وذلك لما يأتي:

1- هذا هو القول المشهور.

2- بطلان مذهب الأخفش والجرمي والفراء .



الخاتمة

النتائج:

الكلام : ما دل بتأليفه على معنى يحسن السكوت عليه.
هناك فرق بين الكلام والكلم والقول.
اختلف العلماء في أل في الضارب والمضروب على ثلاثة أقوال، والراجح هو قول الجمهور ومنهم سيبويه وأنها اسم موصول.
اختلف العلماء في يا المخاطبة على قولين والراجح هو رأي سيبويه والجمهور.
الراجح هو ما ذهب إليه سيبويه في أن إيا اسم مضمّر.
الإعراب: تغير آخر الكلمة حساً أو حكماً، بحركة أو حرف، لاختلاف العامل لفظاً، أو معنى، أو تقديراً.
الصحيح مذهب سيبويه -رحمه الله- أن الألف والياء حروف إعراب، أعني الألف في الرفع، والياء في النصب والجر.
اختلف العلماء في كون الجزم إعراب أم لا على قولين، والراجح أن الجزم إعراب.
اختلفوا في إعراب الأسماء الستة، والراجح أنها معربة بالحروف

التوصيات:

الاهتمام بالدراسات المقارنة بين أقوال العلماء.
تدريب الطلاب في مرحلة مبكرة علمثل هذه الدراسات المقارنة.

المصادر والمراجع

ابن الأثير، المبارك بن محمد بن محمد بن مجد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري (المتوفى: 606 هـ)، (2000)، البديع في علم العربية، تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين، الطبعة الأولى، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية.
ابن الشجري، هبة الله بن علي بن حمزة، (المتوفى: 542هـ)، (1991)، أمالي ابن الشجري، المحقق: الدكتور محمود محمد الطناحي، الطبعة الأولى، مكتبة الخانجي، القاهرة.
ابن الصانع، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا مجد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصل، المعروف بابن يعيش وبن الصانع (المتوفى: 643هـ)، (2001)، شرح المفصل، الدكتور إميل بديع يعقوب، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
ابن الوراق، أبو الحسن مجد بن عبد الله بن العباس (المتوفى: 381هـ)، (1999)، علل النحو، المحقق: محمود جاسم مجد الدرويش، الطبعة: الأولى، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية.
ابن بابشاذ، طاهر بن أحمد (المتوفى: 469 هـ)، (1977)، شرح المقدمة المحسبة، المحقق: خالد عبد الكريم، الطبعة الأولى، المطبعة العصرية، الكويت.
ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي (المتوفى: 392هـ)، (1972)، اللع في العربية، المحقق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت.
ابن عقيل، بهاء الدين، (1984)، المساعد على تسهيل الفوائد، المحقق: د. مجد كامل بركات، الطبعة الأولى، جامعة أم القرى (دار الفكر، دمشق - دار المدني، جدة)، (1400 - 1405 هـ).
ابن ناظر الجيش، مجد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري (المتوفى: 778 هـ)، (2007)، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، دراسة وتحقيق: أ. د. علي مجد فاخر وآخرون، الطبعة الأولى، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، جمهورية مصر العربية.
ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو مجد، جمال الدين، (المتوفى: 761هـ)، (1984)، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، المحقق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة



- للتوزيع - سوريا.
- أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (المتوفى: 616هـ)، (1995)، الباب في علل البناء والإعراب، المحقق: د. عبد الإله النبهان، الطبعة الأولى، دار الفكر، دمشق.
- أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: 392هـ)، (2001)، الخصائص، تحقيق: د. عبد الحميد هنداي، الطبعة: الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، المحقق: د. حسن هنداي، الطبعة الأولى، دار القلم، دمشق، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا.
- أبو علي الفارسي، علي جابر المنصوري (أستاذ النحو العربي ورئيس الدراسات العليا)، (2002)، العسكرية، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- الاسترأبادي، رضي الدين محمد بن الحسن النحوي 686 هـ، (1975)، شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب، تحقيق وتصحيح وتعليق: أ. د. يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس، ليبيا.
- الأشموني، نور الدين علي بن محمد بن عيسى أبو الحسن الشافعي (المتوفى: 900هـ)، (1998)، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- الأنباري، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين (المتوفى: 577هـ)، (1995)، أسرار العربية، المحقق: د. فخر صالح قدارة، الطبعة الأولى، دار الجيل، بيروت، لبنان.
- الأنباري، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين (المتوفى: 577هـ)، (2003)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية.
- الباقولي، علي بن الحسين، (1990)، شرح اللمع، تحقيق: إبراهيم بن محمد عبادة، جامعة الإمام محمد بن سعود.
- جلال الدين السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر (المتوفى: 911هـ)، (2003) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، المحقق: عبد الحميد هنداي، المكتبة التوفيقية، مصر.
- الرماني، علي بن عيسى بن علي بن عبد الله، أبو الحسن المعتزلي (المتوفى: 384هـ)، (2006)، رسالة الحدود، المحقق: إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان.
- الزجاجي، أبو القاسم، (المتوفى: 337 هـ) الإيضاح في علل النحو، المحقق: د. مازن المبارك، الطبعة الخامسة، (1400هـ) (1986م) دار النفائس، بيروت.
- سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر (المتوفى: 180هـ)، (1988)، الكتاب، المحقق: عبد السلام محمد هارون، الطبعة الثالثة، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان (المتوفى: 368 هـ)، (2008)، شرح كتاب سيبويه، المحقق: أحمد حسن مهدي، علي سيد علي، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- ضيف، أحمد شوقي عبد السلام الشهير بشوقي ضيف (المتوفى: 1426هـ)، المدارس النحوية، دار المعارف.
- الفارابي، إسماعيل بن حماد الجوهري (المتوفى: 393هـ)، (1987)، الصحاح، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الطبعة الرابعة، دار العلم للملايين، بيروت.
- الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي (المتوفى: 207هـ)، معاني القرآن، المحقق: أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار / عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، الطبعة الأولى، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر.
- الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم البصري (المتوفى: 170هـ)، (1988)،



العين، المحقق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.
المرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي (المتوفى: 749هـ)، (2008)، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، الطبعة: الأولى 1428هـ - 2008م.
المرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي (المتوفى: 749هـ)، (1992)، الجنى الداني في حروف المعاني، المحقق: د فخر الدين قباوة - الأستاذ محمد نديم فاضل، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
معاني النحو، فاضل صالح السامرائي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - الأردن، الطبعة: الأولى، 1420هـ - 2000م.
الوقاد، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهرى، زين الدين المصري (المتوفى: 905هـ)، (2000)، التصريح بمضمون التوضيح في النحو، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.



الفهرس

الصفحة	اسم الباحث	عنوان البحث	ر.ت
1-15	عادل رجب ابوسيف جبريل	دراسة بحثية لإنشاء وحدة معملية للطباعة الفنية النافذة والنسيج بالأقسام العلمية بجامعة درنة	1
16-26	Ali Abu Ajeila Altaher Nuri Salem Alnaass Mohamed Ali Abunnour	دراسة وصفية عن مشكلة التلوث البيئي والتغيرات المناخية ومخاطرها علي الفرد والمجتمع	2
27-44	Younis Muftah Al-zaedi Fathi Salem Hadoud	Anti-diabetic and Hypoglycemic Activities of Onion: A review	3
45-72	Fadel Beleid El-Jeadi Ali Abdusalam Benrabha Abdu Alkhalek Mohamed. M. Rubiaee	The Lack of Teacher-Student Interaction in Libyan EFL classroom	4
73-92	اسماعيل ميلاد اشميلة خديجة عيسى قحواط	وسيلة تعليمية واعدة في العملية التعليمية تقنية التصوير التجسيبي	5
93-100	Ayman Adam Hassan	"Le dédoublement des personnages dans <i>Une vie</i> ou <i>l'Humble vérité</i> de Guy de Maupassant"	6
101-106	Mabruka Hadidan Rajab Abujnah Najat Aburas	Manufacturing of Porous Metal Oxides HTiNbO5 Catalyst	7
107-117	بشير علي الطيب	الامطار وأثرها على النقل البري بالطريق الساحلي بمنطقة سوق الخميس - الخمس	8
118-130	Nora Mohammed Alkurri Khaled Ahmed Gadouh Elbashir mohamed khalil	A proposed Model for Risks Management measurement in Cloud Computing Environment (Software as a Service)	9
131-137	Mohamed M. Alshahri Ahmad M. Dabah Osama A. Sharif Saleh O. Handi	Air Pollution From The Cement Industry in AlKhums City:A Case Study in LEBDA Cement Plant	10
138-157	Ekram Gebril Khalil Hamzah Ali Zagloun	Difficulties faced by students in oral presentation in classroom interaction	11
158-163	Badria Abdusalam Salem	Analysis of Some Soft drinks Samples Available in Alkoms City	12
164-172	Suad Husen Mawal	Teachers' and Students' Attitudes towards the Impact of Class Size on Teaching and Learning English as a Foreign Language	13
173-178	نرجس ابراهيم شنيب نجلاء مختار المصري	تصميم نموذج عصا الكفيف الالكترونية	14
179-191	خميس ميلاد عبدالله الدزيري	دراسة تحليلية علي إدارة المخازن وتأثرها بالنظم معلومات الادارية المؤسسة الوطنية للسلع التموينية منطقة الوسطي	15



192-204	فاطمة أحمد قناو	عنوان البحث التغذية الراجعة في العملية التعليمية (مفهومها - أهميتها- أنواعها)	16
205-214	فوزي مجد رجب الحوات سكينه الهادي إبراهيم الحوات	التسول أسبابه وسبل علاجه	17
215-226	Turkiya A. Aljamaal	Some properties of Synchronization and Fractional Equations	18
227-242	عبد الرحمن بشير الصابري إبراهيم عبدالرحمن الصغير أبو بكر أحمد الصغير	منهج المدابغي واستدراياته في حاشيته على شرح الأشموني على الألفية في أبواب النواسخ	19
243-254	بنور ميلاد عمر العماري	أهمية دور الأخصائي الاجتماعي في المؤسسات التعليمية	20
255-267	فرج محمد صالح الدريع	ليبيا وأبرز النخب السياسية والثقافية 1862م -1951م (دراسة تاريخية في تطورها)	21
268-282	ميلود مصطفى عاشور	فن المعارضات في الشعر الليبي الحديث	22
283-296	فرج محمد جمعة عماري	ما خالف فيه الأخفش سيوبه في باب الكلام وأقسامه: دراسة تحليلية	23
297-304	Ramadan Ahmed Shalbag Ahmed Abd Elrahman Donam Abdelrahim Hamid Mugaddim	A Case Study on Students' Attitude Towards Speaking and Writing Skills Among Third & Fourth Year University Students at the Faculty of Education, Elmergib University	24
305-315	بلال مسعود عبد الغفار التويهي	الوضع الاقتصادي للأسرة دور منحة الزوجة والأبناء في تحسين الليبية دراسة تقييمية للتشريعات الصادرة بخصوصها من "2013م - 2014م"	25
316-331	فرج مفتاح العجيل	تنمية الأداء المهني لمعلمي علم النفس بالمرحلة الثانوية وأثره في تحصيل طلابهم (دراسة ميدانية لتنمية معلمي علم النفس أثناء تدريسهم لطلاب الصف الثاني للمرحلة الثانوية)	26
332-351	فتحية علي جعفر	بعض الصعوبات التي تواجه دمج المعاقين في المدارس العادية	27
352-357	Rabia O Eshkourfu Hanan Ahmed Elaswad Fatma Muftah Elmenshaz	Determination of Chemical and Physical Properties of Essential Oil Extracted from Mixture of Orange and Limon Peels Collected from Al-khoms-Libya	28
358-370	Elnori Elhaddad	A case study of excessive water production diagnosis at Gialo E-59 Oil field in Libya	29
371-383	عبد الجليل عبد الرازق الشلوي	(ثورة التقنيات الحديثة وتأثيرها على الفنان التشكيلي)	30
384-393	Abdul Hamid Alashhab	La poésie de la résistance en France Le cas de La Rose et Le Réséda de Louis Aragon et Liberté de Paul Éluard	31
394-406	إبراهيم رمضان هدية مصطفى بشير مجد رمضان	مختصر لطائف الطرائف في الاستعارات من شرح السمرقندية بشرح المُلوي (دراسة وتحقيق)	32
307-421	Ragb O. M. Saleh	Simulation and Analysis of Control Messages Effect on DSR Protocol in Mobile Ad-hoc Networks	33
422-432	أبو عائشة مجد محمود فرج الجعراي عثمان	طرق التدريس الحديثة بين النظرية والتطبيق لتدريس مادة الجغرافية دراسة تحليلية لمدارس التعليم الثانوي بمسلاته نموذجاً	34



433-445	فريال فتحي مجد الصباح	أسلوب تحليل النظم " المفاهيم والاهداف في مواجهة التقدم العلمي والتكنولوجي "	35
446-452	Afifa Milad Omeman	Antibacterial activities and phytochemical analysis of leafextracts of <i>Iphonascabraplant</i> used as traditional medicines in ALKHUMS-LIBYA	36
453-461	Hamed Ali Abrass	Rutherford backscattering spectrometry (review)	37
462-475	Mohammed Abuojaylah Albarki Salem Msaoud Adrugi Tareg Abdusalam Elawaj Milad Mohamed Alhwat	The challenges associated with distance education in Libyan universities during the COVID 19 pandemic: Empirical study	38
476-488	حمزة مسعود مكارى عمر عبد الله الدرويش	التعريف بابن أبي حجلة التلمساني وكتابه مغناطيس الدر النفيس	39
489-493	هدية سليمان هويدي مرام يوسف نجي سالمة عبدالحميد هندي	معوقات استخدام التعليم الإلكتروني في ظل جائحة كورونا بالجامعة الأسمرية	40
494-503	هشام علي مرعي فرج احمد الفرطاس	المعرفة الحسية والعقلية عند ابن سينا	41
504-511	Mohammed Altahir Meelad Salem Mustafa Aldeep	Use of E-Learning Innovation in Learning Implementation	42
512-519	Abdusalam Yahya Mustafa Almahdi Algaet	Investigate the Effect of Video Conferencing Traffic on the Performance of WiMAX Technology	43
520-526	Abdelmola M. Odan Ahmad M. Dabah Saleh O. Handi Ibrahim M. Haram	Kinetic Model of Methanol to Gasoline (MTG) Reactions over H-Beta,H-ZSM5 and CuO/H-BetaCatalysts	44
527-537	Munayr Mohammed Amir Melad Al-Daeef	Performance Evaluation of Blacklist and Heuristic Methods in Phishing Emails Detection	45
538-555	فرج محمد طيب علي محمود خير الله شحاته إسماعيل الشريف	الأمر بالأوجه لإقامة الدعوى الجنائية (الطبيعة القانونية للأمر بالأوجه، السلطات المختصة بإصداره)	46
556-567	أسامة عبد الواحد البكوري ريم فرج بوغرارة	توظيف القوالب الجبسية في الأعمال الخزفية	47
568-578	سعد الشيباني اجدير	علم الفيزياء (نقطة تحول في مسار العلم في فلسفة القرن العشرين)	48
579-603	حسن السنوسي مجد الشريف حسين الهادي مجد الشريف	تربوت وأخواته	49
604-619	مجد سالم مفتاح كعبار	حول مشروع الترسانة البحرية وعلاقته بتوظيف الموارد البشرية وخلق فرص عمل (المقترح وآليات التنفيذ)	50
620	الفهرس		